

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2006/21
6 December 2005

ARABIC
Original: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الثانية والستون
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز

تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط
أفريقيا عن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من
تعصب، من خلال المشاركة الشاملة في الحياة العامة

ليبرفيل (غابون)، ٢٧-٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥

موجز

تتضمن هذه الوثيقة تقرير الحلقة الدراسية الإقليمية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، من خلال المشاركة الشاملة في الحياة العامة، المعقودة في ليرفيل (غابون) في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ونظمت الحلقة الدراسية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتعاون مع حكومة جمهورية غابون.

وشهد وسط أفريقيا خلال العقد الماضي اندلاع عدة صراعات مسلحة نتجت في كثير من الأحيان عن الاستبعاد والتعصب. وكان الهدف من هذا اللقاء، الذي جمع زهاء أربعين مشاركاً يمثلون الحكومات، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية، هو إرساء قاعدة لتبادل الآراء والخبرات بشأن طرائق وأساليب إدماج جميع الشرائح السكانية في الحياة السياسية.

وأسفرت الحلقة الدراسية عن وضع إحدى وعشرين توصية وجهت إلى الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفيما تؤكد هذه التوصيات الأخيرة ضرورة توفير التعليم والتأهيل والتدريب والتعاون التقني من جانب المفوضية السامية، فإنها تطلب إلى الدول الأعضاء القيام بأمور من بينها التعاون مع المجتمعات المحلية والزعماء التقليديين من أجل إنشاء ديمقراطية شعبية؛ اعتماد تدابير تحفز على إدماج الشرائح الضعيفة؛ ضمان وصول جميع الأطراف السياسية والاجتماعية إلى وسائل الإعلام العامة؛ اعتماد تدابير لإضفاء الطابع المؤسسي على المعارضة وإشراك الشباب في الهيئات الوطنية لصنع القرار.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٥	٨ - ١ مقدمة
٥	٢ - ١	ألف - سياق الحلقة الدراسية ومبرراتها
٥	٣	باء - أهداف الحلقة الدراسية
٥	٤	جيم - المشاركون
٥	٧ - ٥	دال - حفل الافتتاح
٦	٨	هاء - المنهجية المتبعة وتنظيم الأعمال
٦	١٣ - ٩	أولاً - الجلسة الافتتاحية
٦	١٣ - ٩	ألف - لمحة عامة عن المؤسسات السياسية التقليدية في أفريقيا
		ثانياً - الجلسة الأولى - إدماج أشكال الحكم التقليدية في جهود
٧	٢٦-١٤	مكافحة العنصرية
٧	١٧-١٥	ألف - لمحة عامة عن المؤسسات السياسية التقليدية في أفريقيا
٨	٢٦-١٨	باء - المشاركة السياسية في الحياة العامة التقليدية
٩	٣٨-٢٧	ثالثاً - الجلسة الثانية - كيفية إدارة المشاركة السياسية على الصعيد المحلي
		ألف - مشاركة المرأة والأقليات الأخرى في الحياة العامة في
٩	٢٨	وسط أفريقيا
٩	٣٢-٢٩	باء - فعالية المشاركة السياسية على الصعيد المحلي
١٠	٣٨-٣٣	جيم - التنوع ومكافحة أشكال التمييز
١١	٤٩-٣٩	رابعاً - الجلسة الثالثة - الأحزاب السياسية كأدوات فاعلة لمكافحة العنصرية
١١	٤٣-٤٠	ألف - الأحزاب السياسية ومكافحة وصم الأشخاص المهمّشين
		باء - دور الأحزاب السياسية في إدماج الأشخاص المقيمين في الأراضي
١٢	٤٩-٤٤	الوطنية
١٣	٦٢-٥٠	خامساً - الجلسة الرابعة - دور وسائط الإعلام كصوت لمن لا صوت لهم
		ألف - وسائط الإعلام ومكافحة أشكال التمييز، وبخاصة في الصحافة
١٣	٥٢-٥١	والتلفزيون والإذاعة
١٣	٦٢-٥٣	باء - وسائط الإعلام وتعزيز التسامح

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
١٥	سادساً - الجلسة الخامسة - المجتمع المدني ومنظمات الشباب كدرع واق من جميع أشكال التمييز..... ٦٣-٦٩
١٥	ألف - دور منظمات المجتمع المدني في تحديد النظريات المعادية للتمييز وتعميمها ٦٤-٦٥
١٥	باء - الشباب ومكافحة التمييز ٦٦-٦٩
١٦	سابعاً - حفل الاحتتام ٧٠-٧١
١٦	ثامناً - التوصيات ٧٢
١٩	المرفق الأول - قائمة المشاركين.....
٢١	المرفق الثاني - جدول الأعمال.....

مقدمة

ألف - سياق الحلقة الدراسية ومبرراتها

١ - أفريقيا هي المنطقة التي يوجد فيها أكبر تنوع إثني في العالم إذ تضم بعض البلدان ما يربو على ٤٠٠ مجموعة إثنية. وتُعتبر منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية واحدة من أشد المناطق اضطراباً في القارة الأفريقية. فقد شهد العقد الماضي اندلاع حروب أهلية وصراعات عرقية بسبب منطقتي التعصب والاستبعاد.

٢ - وبمناسبة انعقاد الاجتماع الإقليمي الأفريقي في عام ٢٠٠١ للتضير للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، أعرب الوزراء الأفارقة المكلفون بقضايا حقوق الإنسان عن بالغ قلقهم إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا التي تعوقها الصراعات الداخلية التي لا نهاية لها لأسباب من بينها انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التمييز القائم على الأصل العرقي أو الوطني، أو الافتقار إلى حكم ديمقراطي جامع وقائم على المشاركة.

باء - أهداف الحلقة الدراسية

٣ - كان الهدف الرئيسي من الحلقة الدراسية التي عُقدت في ليرفيل في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥ هو دراسة الممارسات السليمة وإمكانية تنفيذها داخل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وتعكس هذه الممارسات السليمة السبل التي تسعى الدول من خلالها إلى مكافحة التمييز القائم على العرق، أو الأصل الإثني أو الديني، فضلاً عن الوسائل التي تتبعها الحكومات لتعزيز المساواة وعدم التمييز داخل المجتمع الوطني. وشكلت الحلقة الدراسية قاعدة لإجراء تبادل بَناء للآراء بشأن أفضل طريقة يمكن بها للدول أن تكفل مراعاة نظمها السياسية والقانونية للتنوع الثقافي في مجتمعاتها.

جيم - المشاركون

٤ - كان من بين المشاركين ممثلو الحكومات وغيرهم من صانعي القرارات في الدول الإحدى عشرة الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ممن يضطلعون بمهام لها صلة بالموضوع الرئيسي الذي تناوله الحلقة الدراسية. وكان المجتمع المدني مُمثلاً أيضاً بالمنظمات غير الحكومية وجمعيات الشباب، وأُعطيت الأولوية للمنظمات التي تركز أنشطتها على موضوع الحلقة الدراسية. وقام محاضرون معنيون بالممارسات السليمة في مجال الحكم الديمقراطي والديمقراطية بإعداد وتقديم وثائق أساسية تناولت المواضيع قيد النظر.

دال - حفل الافتتاح

٥ - جرى حفل الافتتاح صباح يوم ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وألقى فيه كلمة كل من السيد بيير سوب، ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والسيد بول إمبا آبيسول، نائب رئيس الوزراء، وزير النقل، والطيران المدني وحقوق الإنسان في غابون.

٦- وشكر السيد بيير سوب، في كلمته الافتتاحية، سلطات غابون وبلدان المنطقة دون الإقليمية التي شاركت في هذا الاجتماع وأعرب عن أمله في أن تولد مداورات ليبرفيل نتائج إيجابية ومفيدة. وأوضح أن الهدف من الحلقة الدراسية هو إرساء قاعدة لإجراء تبادل بناء للآراء بشأن أفضل طريقة يمكن بها للدول أن تكفل مراعاة نظمها السياسية والقانونية للتنوع الثقافي في مجتمعاتها. لذلك، ينبغي للدول أن تنهض بالمؤسسات الديمقراطية لكي تكون قائمة بدرجة أكبر على المشاركة وجامعة للسكان تفادياً للتهميش والاستبعاد والتمييز ضد شرائح معينة من المجتمع.

٧- ورحب نائب رئيس الوزراء أولاً بجميع المشاركين على أرض غابون. وبعد أن ذكر بأهداف الحلقة الدراسية، استرعى الانتباه إلى انتهاكات حقوق الإنسان في أفريقيا، مشيراً إلى أن وسائل الإعلام تتطرق يومياً للجرائم المتعلقة بالعنصرية وكره الأجانب والتعصب في الأوساط المدرسية والإدارية والدينية والسياسية داخل القارة الأفريقية. وعليه، رجا الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اتخاذ التدابير الملائمة.

هاء - المنهجية المتبعة وتنظيم الأعمال

٨- اعتمد نهج قائم على المشاركة الفعلية. وقُسمت الحلقة الدراسية إلى ست جلسات فرعية استغرق كل منها نصف يوم، وسبقتها جلسة استهلاكية. ودارت الأعمال وفقاً للجدول التالي:

- الجلسة الافتتاحية
- الجلسة الأولى - إدماج أشكال الحكم التقليدية في جهود مكافحة العنصرية
- الجلسة الثانية - كيفية تنظيم المشاركة السياسية على صعيد المجتمعات المحلية
- الجلسة الثالثة - الأحزاب السياسية كأدوات فعالة لمكافحة العنصرية
- الجلسة الرابعة - دور وسائل الإعلام كصوت لمن لا صوت لهم
- الجلسة الخامسة - المجتمع المدني ومنظمات الشباب كدرع واق من جميع أشكال التمييز.

أولاً - الجلسة الافتتاحية

ألف - لمحة عامة عن المؤسسات السياسية التقليدية في أفريقيا

٩- قدم السيد بيير سوب الموضوع العام للحلقة الدراسية مُذكراً بأن الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية قد حافظت منذ أكثر من عقدين على التعاون الاقتصادي وعززته. وإدراكاً منها أن الصراعات القائمة (الداخلية أو بين الدول) قد نتجت عن أبشع أشكال التمييز وعدم وجود نظام حكم قائم على المشاركة، فقد أقدمت على اتخاذ مبادرات في مجال بناء السلام، وتعزيز الأمن والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

١٠- وكان الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، قد أشار في تقريره الأخير المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع"، إلى التطورات الديمقراطية الإيجابية التي شهدتها

أفريقيا خلال العقود الأخيرة. وناشد الدول الأفريقية المضي قدماً في هذا الطريق، مشدداً على ضرورة قيام أفريقيا باعتماد نهج أفضل لتنظيم قدراتها من أجل التصدي للصراعات التي تشكل القارة مسرحاً لها على الدوام.

١١ - ومن واجب القارة الأفريقية التي تضم أكبر تنوع سكاني أن تحرص على المشاركة الشاملة في مؤسسات المجتمع، وفي عمليات اتخاذ القرارات بشأن إدارة الشؤون العامة. والتصرف بشكل آخر من شأنه أن يهيئ الظروف لنشوب الصراعات والتعصب بدلاً من النهوض بثقافة التعايش السلمي. ورغم أن المشاركة لا تشكل حلاً شاملاً لمكافحة أشكال التمييز العنصري، فإنها تقلل رغم ذلك من بعده.

١٢ - ولمفهوم المشاركة وقع خاص عندما يتعلق الأمر بالمرأة. ووفقاً للتوصية العامة ٢٣ (١٩٩٧)، التي صدرت عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والمتعلقة بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، ينبغي اتخاذ التدابير الملائمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة، وبوجه خاص على نحو يكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في التصويت وأهلية انتخابها، والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة على جميع المستويات الحكومية والمشاركة في المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تُعنى بالحياة العامة والسياسية للبلد.

١٣ - وقدم برنامج الحلقة الدراسية بعد ذلك وتشكيل المكتب المكون من الرئيس - المقرر، السيد دوماي نوجيغوتو (تشاد)، والسيد كورنتا هيرفو آكاندنغي (غابون). وشُكِّل فريقان عاملان يتألفان على التوالي من ١٩ و ٢٠ شخصاً، أنيطت بهما ولاية للقيام، من جهة، بإعداد تقرير عن المداولات، ومن جهة أخرى، إعداد توصيات الحلقة الدراسية.

ثانياً - الجلسة الأولى - إدماج أشكال الحكم التقليدية في جهود مكافحة العنصرية

١٤ - تناولت الجلسة الأولى، التي ترأسها السيد زورهنينو ماسامبا، موضوعين فرعيين هما: لمحة عامة عن المؤسسات السياسية التقليدية في وسط أفريقيا (ألف)، والمشاركة السياسية في الحياة العامة التقليدية (باء).

ألف - لمحة عامة عن المؤسسات السياسية التقليدية في أفريقيا

١٥ - قال السيد ديمانس لیسو، في معرض حديثه، إننا نميل كبشر إلى التعميم والتخصيص والتصنيف بحثاً عما يساعدنا على فهم العالم ووجودنا فيه. وهو ما يحمل في طياته خطر وضع قوالب مُنمّطة لإصدار أحكام مسبقة. وليس هناك ضرر بالتأكيد من أن يكون الإنسان فخوراً بقبيلته، وأمه وثقافته، ولكن تحول شعور الافتخار هذا إلى عدم احترام الآخرين هو الذي يولّد حلقة التمييز. وتوضح الأحداث الجارية في العالم وفي المنطقة دون الإقليمية توضيحاً كاملاً لتفاقم سلوك الاستبعاد وكره الأجانب، لأن نظم الحكم السائدة تهيب لذلك.

١٦ - وقد خضعت أفريقيا فيما مضى لأنظمة سياسية دينامية وتعددية أمنت لسكانها خدمات الدعم الإرشاد وكفلت الحفاظ على الوثام الاجتماعي مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز مبادئ التضامن والمشاركة والتسامح. وسواء تعلق الأمر بالمنظمات التابعة للدولة ذات السلطة المركزية أو مجتمعات مجزأة وعشائرية لإقامة الحكم،

كانت السلطة تمارس مع مراعاة الظواهر الاجتماعية التي كانت تفضل العناصر الفاعلة الجماعية على السلوك الشامل. ومما كان يشكل ضماناً للتعبير عن مختلف تطلعات الشعب تعدد الهياكل المؤثرة على قرارات القادة، فضلاً عن التنظيم الاجتماعي والإداري والاقتصادي الذي كان يتيح مشاركة جميع الأطراف في إدارة شؤون المدينة.

١٧ - غير أننا نشهد اليوم اضمحلال الأنظمة السياسية التقليدية، وهو ما يتسبب في ترسيخ سلوك الفرقة. ويتجلى هذا الاضمحلال، من جهة، في تفتت الهياكل الاجتماعية والسياسية التي تؤدي إلى تراخي خدمات دعم وإرشاد السكان، ومن جهة أخرى، إلى زوال الثقافات التي استندت إليها، من جهة أخرى.

باء - المشاركة السياسية في الحياة العامة التقليدية

١٨ - استخلص من البيان الذي قدمه السيد أندريه تشوسي أن على المجتمع الذي يشكل الإطار الطبيعي لتطور الإنسان أن يتكيف باستمرار مع التحولات المختلفة التي تشهدها بيئته. وعليه، فإن محاولات التكيف والتعايش مع الاضطرابات تشكل مصدراً لسوء الفهم والصعوبات، بل ولاندلاع الصراعات.

١٩ - ونظراً إلى شدة تغير الوضع الحالي في وسط أفريقيا أو اختلافه من دولة إلى أخرى، فإن الحاجة تدعو بالتحاق إلى التساؤل عن الإمكانيات الجديدة لإدارة مجتمعاتنا. ويندرج ذلك مباشرة في عملية إعادة النظر الذاتية. وبالفعل، أكد المحاضر أن على شعوب وسط أفريقيا التي أعيتها النماذج المستوردة والمفروضة عليها أن تتبنى مفاهيم أخرى عن الحياة. وهذا على الأقل هو رأي صاحب العرض في الموضوع العام لهذه الورقة، ألا وهو إدماج أشكال الحكم التقليدية في جهود مكافحة العنصرية من خلال المشاركة السياسية في الحياة العامة التقليدية. والسؤال المطروح هو كيف يمكن لأشكال الحكم التقليدية، لو أعيد العمل بها، أن تسهم في مكافحة أشكال التمييز العنصري؟

٢٠ - وركز المحاضر عرضه على جزأين، تناول الجزء الأول الممارسة التقليدية للسلطة السياسية واستقبال الأجناب، وتطرق الجزء الثاني إلى التنظيم الاقتصادي والاجتماعي التقليدي.

٢١ - وفيما يتعلق بممارسة السلطة السياسية، يمكن أن نذكر أنه كانت توجد (ولا تزال)، في أكثرية مجتمعات المنطقة دون الإقليمية وحدات تقليدية تخضع لرؤساء ينتخبهم أعضاء الأسر الحاكمة أو يعينهم من سبقوهم في الحكم. وفي مجتمعات أخرى يمكن أن نطلق عليها اسم المجتمعات غير القبلية، كانت توجد مجالس حكماء مكلفة بالتفكير في المشاكل التي تواجهها المجتمعات المحلية.

٢٢ - وبالنسبة إلى الجزء الثاني، فقد أكد المحاضر أن مفهوم الأسرة في أفريقيا كان يشمل جميع الأشخاص الذين تربطهم روابط دم قريبة أو بعيدة. ومن جهة أخرى، كانت النظم الاقتصادية تقوم على أسس التضامن والمشاركة والعمل المشترك لصالح الجميع.

٢٣ - وقال في الختام، إنه إذا أعيدت هيكلة تلك النماذج المستخدمة سابقاً على نحو سوي في عصرنا الحاضر، لأمكنها أن تكفل مكافحة العنصرية على النحو المحدد في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

٢٤ - ودارت مناقشات مثمرة في أعقاب العروض المختلفة التي تم تقديمها. واعتبر المشاركون أن البيانات التي قدمها المحاضرون كانت حافلة بالتفاصيل وذات صلة بالموضوع. فقد ركزت البيانات بوجه خاص على الجوانب الإيجابية التي تميز المجتمعات التقليدية الأفريقية. غير أنها لم تُشر في نظرهم إلى الآلام الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان وأشكال التمييز. وأشاروا أيضاً إلى أن التشريعات الحديثة لدى دول المنطقة دون الإقليمية لا تراعي القانون العربي وأن الإطار الزمني لتسلسل عرض البيانات (قبل حقبة الاستعمار وخلالها وبعده) يفتقر إلى الدقة. وأخيراً، أرادوا معرفة العناصر التي يمكن أن تؤكد أن إدارة الأنظمة السياسية الأفريقية سابقاً كانت تكفل الوثام الاجتماعي.

٢٥ - ورداً على هذه النقاط، قال المحاضرون إنهم سعوا في البيانات التي قدموها إلى الاستجابة للشواغل التي أعرب عنها منظمو هذه الحلقة الدراسية الذين أرادوا التشديد على جوانب المؤسسات التقليدية الأفريقية التي يمكن الاستفادة منها لمكافحة التمييز بجميع أشكاله.

٢٦ - أما فيما يتعلق بتقسيم الحقبة التي تناولها العرض، فقد أشاروا إلى أنهم استرشدوا بالنهج التاريخي المستخدم الذي حدد نقاطاً مرجعية معروفة معرفة كافية.

ثالثاً - الجلسة الثانية - كيفية إدارة المشاركة السياسية على الصعيد المجتمعي المحلي

٢٧ - تناولت هذه الجلسة، التي ترأستها السيدة أنجيلا داباروس ليما، ثلاثة مواضيع فرعية هي: مشاركة المرأة والأقليات الأخرى في الحياة العامة في وسط أفريقيا (ألف)، وفعالية المشاركة السياسية على الصعيد المحلي (باء) والتنوع ومكافحة أشكال التمييز (جيم).

ألف - مشاركة المرأة والأقليات الأخرى في الحياة العامة في وسط أفريقيا

٢٨ - عرضت السيدة أوريلي اندومبا الموضوع في شكل أسئلة يمكن أن تثير المناقشة: ما هي درجة مشاركة النساء والأقليات في الحياة السياسية لكل دولة من الدول؟ ومضت قائلة إن القضية لا تتعلق بمعرفة كيفية تمثيل النساء و/أو الأقليات على مستوى سياسي رفيع. فالسؤال الواجب طرحه هو ما إذا كانت النساء والأقليات، في وسط أفريقيا، تشارك في الحياة العامة على الصعيد المحلي، وعلى صعيد المقاطعة، والدائرة والمحافظات. وبعبارة أوضح، هل توجد نساء و/أو أقليات ترأس القرية، أو الحي، أو تشغل منصب مساعدة محافظ أو منصب محافظ؟ وإذا كان الرد بالإيجاب، فما هي الطريقة المتبعة؟

باء - فعالية المشاركة السياسية على الصعيد المحلي

٢٩ - أكد السيد آلان ديديه أولنغا أن التساؤل بشأن فعالية المشاركة على الصعيد المحلي في سياق المشاركة الشاملة في الحياة العامة يتطلب في الواقع معرفة وسائل وطرائق إدماج المواطنين والمجتمعات الشعبية أو المجتمعات التي هي على هامش الدولة في دينامية اجتماعية وسياسية مشتركة وعدم استبعادهم أو استبعاد أنفسهم من المشروع المدني والوطني المشترك. واتجهت عملية التساؤل والتقييم في ثلاثة اتجاهات هي: توضيح المفاهيم، وعرض الترتيبات المؤسسية للمشاركة السياسية على الصعيد المحلي وهيئة ظروف المشاركة السياسية الفعالة محلياً.

٣٠- وفيما يتعلق بالاتجاه الأول، يجب توضيح وإبراز الجانب المعقد لمفهوم المشاركة السياسية، وهو واقع مكتسب أكثر منه عفوي يعكس الثقافة الاجتماعية، وممارسة مؤسسية ثابتة زمنياً. وتتوقف فعاليته النسبية، أساساً، على مختلف موارد المشاركين والظروف التي تهيئها البيئة السياسية والقانونية والثقافية والاقتصادية والدينية. أما فيما يتعلق بالجانب المحلي، وهو مفهوم آخر معقد، فقد تم تناوله أساساً بالإشارة إلى الإطار الجغرافي المحدد في القانون، الذي تتمثل وظيفته في تيسير الاستثمار السياسي والإداري.

٣١- وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني، فقد اتخذت المشاركة السياسية عدة أشكال توفقاً على ما إذا تم التعبير عنها بشكل انتخابي أم لا. وإذا كانت الانتخابات واقعاً لا يقبل الجدل، فلا يزال العديد من المعايير، سواء على مستوى تشكيل الناخبين أو شروط انتخابهم، أو على مستوى التصويت في حد ذاته، يعيق أساساً حرية الشعب في التعبير عن رأيه. وخارج نطاق الانتخابات، تظل استشارة السكان في قضايا ذات اهتمام محلي شبه منعدمة، حتى وإن لوحظ اتخاذ مجموعة من مبادرات التنمية وأن الوثائق المتعلقة بتخطيط المدن تبشر بنهج قائم بدرجة أكبر على المشاركة.

٣٢- وفيما يتعلق بالاتجاه الأخير، فإن توفير حيز سياسي شرعي محلياً ومستقلاً ومحرراً من المنطق القمعي المسلط عليه من المركز الإقليمي شرط لا غنى عنه لتمكين المصالح الإقليمية والمحلية من الازدهار مع عدم المساس بالتضامن الوطني. غير أن عملية التنشيط هذه يجب أن تقترن بتحكم المواطنين في الديناميات السياسية المحلية، وهو ما يتطلب التعبئة السياسية والتدريب والإعلام والتوعية وتنظيم الأفراد والمجتمعات الشعبية. كما يتطلب ذلك تعديل القانون الانتخابي لتشجيع على التعبير، ومشاركة مختلف العناصر المكونة للحياة المحلية. وفي الختام، لا بد من ترسيخ الديمقراطيات بزيادة المشاركة السياسية على الصعيد المحلي وفي المجتمعات المحلية الصغيرة.

جيم - التنوع ومكافحة أشكال التمييز

٣٣- بين السيد أوجين انغاليم في الورقة التي قدمها أن التنوع الإثني والثقافي الواسع في الكاميرون لم يكن قط سبباً من أسباب التمزق والصراع. فالواقع أن شعوب الكاميرون تتعايش ودياً منذ استقلالها. وهكذا، يسود مناخ من السلام النسبي في البلد. وبغية مكافحة العنصرية وكره الأجانب وجميع أشكال التمييز، اتخذت الكاميرون تدابير ذات أبعاد وطنية وإقليمية ودولية. فعلى الصعيد الدولي، تم التصديق على مختلف الاتفاقات المتعلقة بحقوق الإنسان والتمييز وأدجت أحكامها في الدستور وفي القانون الجنائي الكاميروني. ويعاقب هذا القانون بوجه خاص أشكال السلوك التمييزي وإهانة الأعراق والأديان. ولكن ما هي الحالة على أرض الواقع؟

٣٤- يعيش سكان الكاميرون، بصفة عامة، مع بعضهم بعضاً بدون تمييز بسبب العرق، أو الجنس، أو القبيلة أو الدين. فسبل تحصيل العلم وتلقي التدريب وشغل الوظائف العامة متاحة لجميع السكان، حتى وإن خضع ذلك لمبدأ الأقلية. وفي إطار حرية تكوين الجمعيات، كثرت الأحزاب السياسية منذ التسعينات وهي تضم مناضلين من كلا الجنسين فضلاً عن تنوع أصلهم العرقي. وحتى على أعلى مستويات الدولة، يشكل الاندماج الوطني والتعايش السلمي واقعاً ملموساً: إذ يتم تعيين الوزراء على أساس مبدأ الأقلية ويكون رئيس الجمهورية من الجزء الناطق بالفرنسية، ورئيس وزرائه من الجزء الناطق بالإنكليزية. وعليه يمكن أن نؤكد أن الاندماج الوطني والتعايش السلمي يشكلان واقعاً ملموساً في الكاميرون.

٣٥- غير أن في الكاميرون بعض السكان الذين يعتبرون أنفسهم ضحية التمييز. ويمكن أن نشير إلى حالة بعض الأشخاص الناطقين بالإنكليزية الذين يعارضون فكرة التعايش مع الناطقين بالفرنسية لأنهم يعتبرون أن تقاسم الثروة الوطنية ليس في صالحهم باعتبار أن إقليمهم قد أسهم في تطور الكاميرون. ويتم الاضطلاع أيضاً بأعمال عنصرية ومعادية للأجانب وتمييزية من جانب الزعماء التقليديين. هذا وتجدر الإشارة إلى الثغرات القائمة في التشريع الكاميروني في مجال التمييز، لا سيما التمييز الصريح بين السكان الأصليين وغير الأصليين.

٣٦- على أن هناك نقطة إيجابية في هذه الصورة القائمة هي المكانة الهامة التي تخصص للحوار والمصالحة في إدارة الأزمات أو النزاعات الناجمة عن العنصرية وكره الأجانب والتعصب بجميع أشكاله.

٣٧- وعقب هذه العروض، طرح المشاركون أسئلة عديدة، مثل الوسائل المستخدمة لإدماج السكان الأصليين في الكاميرون، ومسألة استغلال الأعراق والعشائر والأسر في أفريقيا، والمعنى العام لألفاظ العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وقلة اهتمام النساء اللاتي يشغلن مناصب عالية بزميلتهن في أدنى السلم الوظيفي.

٣٨- وفيما يتعلق بهذه الشواغل، قال المحاضرون إن قضية السكان الأصليين في الكاميرون لا تحظى بالعناية الواجبة من جانب السلطات العامة. وإن المجتمع المدني هو الوحيد الذي يوليهم فيما يبدو قدراً من الاهتمام. وفيما يتعلق بتعريف الألفاظ المختلفة، فقد دُعي المشاركون إلى الاطلاع على الوثائق الأولية التي أعدها المحاضرون. وبالنسبة إلى مسألة استغلال الأعراق، ذكر المحاضرون أن هذا الأمر يشكل واقعاً في المنطقة دون الإقليمية، وإن كان يمكن تفسيره أيضاً بعدم وجود ثقافة ديمقراطية من جهة، وبفقر الأسر المعيشية من جهة أخرى.

رابعاً - الجلسة الثالثة - الأحزاب السياسية كأدوات فاعلة لمكافحة العنصرية

٣٩- شملت هذه الجلسة، التي ترأسها السيد ريشار إيتوندي، في جدول أعمالها، الموضوعين الفرعيين التاليين: الأحزاب السياسية ومكافحة وصم الأشخاص المهمشين، الذي قدمه السيد فيكتور إنغويلو - إمامبا (ألف)، ودور الأحزاب السياسية في إدماج الأشخاص المقيمين في الأراضي الوطنية، الذي قدمه السيد ديمانث ليسو (باء).

ألف - الأحزاب السياسية ومكافحة وصم الأشخاص المهمشين

٤٠- أفاد السيد فيكتور إنغويلو - إمامبا، بأن دول وسط أفريقيا قد التزمت مراراً بإرساء دعائم الديمقراطية المتعددة الأحزاب في المنطقة دون الإقليمية. وعندما يتحدث المرء عن الديمقراطية المتعددة الأحزاب، فإنه يتحدث عن وجود أحزاب سياسية.

٤١- ويتبين من دراسة الأحزاب السياسية في دول المنطقة دون الإقليمية أن لتلك الأحزاب طابعاً عرقياً ذا إيديولوجية قبلية. واستناداً إلى المبدأ الخامس من إعلان باماكو، تناول العرض جانين هما: الوجود الشرعي للأحزاب السياسية، والعمل الذي تقوم به لصالح المهمشين. وفيما يتعلق بالجانب الأول، قدم العرض تعريفاً للأحزاب السياسية وهدفها، وهو أساساً الاستيلاء على السلطة وإدارتها بالطرق السلمية لدعم مفهوم الديمقراطية

في المجتمع، ونظر بعد ذلك في طابعها العرقي. وتبين التجربة الكونغولية أن مفهومي القبلية والإثنية يشيران إلى حقائق موضوعية وذاتية مماثلة، وأهما نتجا عن استخدام مفهوم "نحن".

٤٢ - وبصفة عامة، فإن النظام القبلي يرمز إلى إنكار الدولة الحديثة، المجهولة الهوية ونصيرة المساواة. وهو بالتالي نظام تمييزي. ومن ثم، يجب على الأحزاب السياسية أن تقاوم تلك الممارسات.

٤٣ - والجانب الثاني هو مجموعة التدابير التي تهدف إلى تعزيز مكافحة وصم الأشخاص المهمشين. وتم تشجيع الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة على اتخاذ إجراءات لصالح السكان الأصليين، والنساء، والمعوقين وأطفال الشوارع. ويجب على الأحزاب السياسية ألا تنتظر مواعيد تنظيم الانتخابات للاهتمام بالسكان المهمشين.

باء - دور الأحزاب السياسية في إدماج الأشخاص المقيمين في الأراضي الوطنية

٤٤ - قدم السيد ديمانش ليسو تقرير السيد جوليان نيموبونا الذي أعلن فيه أن للأئظمة الديمقراطية الحديثة والقوى السياسية مهماً من بينها توجيه الجماهير وبلورة الرأي العام وتوجيهه. وفي النظام الليبرالي، لا يعني توجيه الأحزاب السياسية للسكان تجنيدهم لأن هذا النظام يختلف عن الأحزاب الشمولية. فتوحي المرونة لتوجيه السكان إنما يفسح المجال لاندماجهم في المجتمع بأشكال أخرى. ولا تستبعد الأحزاب السياسية أحداً في مسعاها لتجميع أكبر عدد من الجماهير.

٤٥ - ومع أن الأحزاب السياسية في المنطقة دون الإقليمية لا تولي، للوهلة الأولى، مسألة إدماج الأشخاص المقيمين في الأراضي الوطنية اهتماماً واضحاً بما فيه الكفاية، فإن كل خطاب من خطاباتهما السياسية العامة ينادي بمراعاة وحماية مصالح هؤلاء الأشخاص على النحو الكامل. وتبعاً لذلك، أتخذت مواقف واضحة لتبسيط الإجراءات الرسمية المتعلقة بمنح تصاريح الإقامة أو بطاقات هوية للاجئين لتسوية وضع الأشخاص المعنيين على وجه السرعة.

٤٦ - وتؤيد نفس هذه الأحزاب تطبيق سياسة سليمة في المجال السياحي، بتقليل تدابير الرقابة المفروضة على السياح وحماية الأشخاص وممتلكاتهم. ومن شأن إنشاء إطار قانوني وقضائي لإدارة الأعمال التجارية أن يحفز لا فحسب المواطنين على الاستثمار في الكاميرون، بل وكذلك المغتربين الذين سيشعرون بأنهم في بلدهم. وأخيراً، فإن جميع الخطابات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية تشجع على تحرير الأسواق وذلك بإعداد قانون للاستثمار يمتاز بطابعه الليبرالي. ويوضح ذلك إرادة الأحزاب السياسية في قبول الآخرين وترجمة مفهوم الاندماج إلى واقع فعلي.

٤٧ - وتلت العرضين مناقشات صريحة وبناءة. فقد أفاد المشاركون بالفعل بأن تعريف الأحزاب السياسية كمنظمات هدفها الاستيلاء على السلطة لا يتمشى مع الواقع، لأن تشكيل بعض الأحزاب السياسية يتم وهي على علم تام بأنها لن تحقق هذا الهدف قط. وأعربوا من جهة أخرى عن رغبتهم في أن تطبق عبارة "الأشخاص المقيمين في الأراضي الوطنية أيضاً" على المواطنين وليس فقط على المقيمين الأجانب السياح.

٤٨ - وإضافة إلى ذلك، أعرب المشاركون عن استيائهم من موقف الأحزاب السياسية الأناني الذي يجنح إلى استغلال الأشخاص المستضعفين لتأمين الحصول على أصواتهم عند تنظيم الانتخابات. وأعرب المشاركون في الختام عن أسفهم لأن المحاضرين لم يشددوا على ضرورة تعزيز القدرات وعلى وجود النساء في الحياة السياسية.

٤٩ - ورداً على هذه الملاحظات، اعترف المحاضران بوجود فجوة بين الأهداف الحقيقية والأهداف المستترة لدى الأحزاب السياسية. وسلّموا من جهة أخرى بأن الفقر المعنوي والمادي يمثل سبباً مهماً لاستغلال الشرائح الضعيفة.

خامساً - الجلسة الرابعة - دور وسائط الإعلام كصوت لمن لا صوت لهم

٥٠ - تناولت هذه الجلسة، التي ترأسها السيد بليز ديبا، موضوعين هما: وسائط الإعلام ومكافحة أشكال التمييز، وبخاصة في الصحافة والتلفزيون والإذاعة، قدمه السيد أتانيزي كاراينغا (ألف)، ووسائط الإعلام وتعزيز التسامح، قدمه السيد تيفيرا شياول - كيدانيكال (باء).

ألف - وسائط الإعلام ومكافحة أشكال التمييز، وبخاصة في الصحافة والتلفزيون والإذاعة

٥١ - قال السيد آتاناس كاراينغا إنه إذا أرادت وسائط الإعلام القيام بدور فعال في جهود مكافحة التمييز العنصري، فمن الأهمية بمكان مراعاة ما يلي:

(أ) معرفة تاريخ الأفكار وأشكال التحيز التي تؤثر على السكان. ففي رواندا مثلاً، وفد المبشرون في وقت كانت تدور فيه مناقشات بشأن تفوق الأجناس ومذهب داروين؛

(ب) اعتبار أن وسائط الإعلام تشكل وحدة إنتاج اقتصادية مع زبائنها وجمهورها والعاملين فيها؛

(ج) الاطلاع الكامل على القانون الذي تخضع له وسائط الإعلام هذه على الصعيدين الدولي والوطني. فإذا كانت قواعد القانون قد احترمت، لما تفاقمت بالتأكيد الحالة التي شهدناها في رواندا. ويجدر بالتذكير بأن وسائط الإعلام التي تذكي الحقد والكراهية لا تختص بها منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

٥٢ - وهذه ظاهرة تشهدها مناطق أخرى في العالم مما يحتم توفير الحماية على الصعيد العالمي. ويدعو الأمر أيضاً إلى إنشاء مركز تعليم وبحوث في مجالات السلم والتمييز ووسائط الإعلام، فضلاً عن تعليم تلك المبادئ في المدارس. وأخيراً، ينبغي تشجيع زيادة التفاعل بين وسائط الإعلام والمنظمات الأهلية.

باء - وسائط الإعلام وتعزيز التسامح

٥٣ - ذكر السيد تيفيرا شياول - كيدانيكال المشاركين بأن وسط أفريقيا من أكثر المناطق اضطراباً في القارة الأفريقية. فخلال عقد من الزمن، شهدت أكثرية الدول التي تتألف منها القارة، ولا تزال، حروباً أهلية وصراعات عرقية منها إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية.

٥٤ - وصدقت الدول الأفريقية، بصفة عامة، ودول وسط أفريقيا دون الإقليمية، بصفة خاصة، على معظم الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحرية الصحافة والإعلام وأدبائها في نظامها القانوني. وتشير المادة ٢ من الإعلان بشأن المبادئ الأساسية، الصادر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، إلى مساهمة وسائل الإعلام في دعم السلام والتفاهم الدولي وتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والفصل العنصري والتحريض على الحرب.

٥٥ - ونظراً إلى استمرار الصراعات العرقية في وسط أفريقيا ومشكلة الأقليات، فإن خطة عمل ديربان تشكل واحدة من سبل إعادة السلام إلى المنطقة دون الإقليمية. وسلّم الإعلان وبرنامج العمل الصادران عن المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية في ديربان بدور وسائط الإعلام في النهوض بحقوق الإنسان، ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب، وبخاصة في الفقرتين ١٤٠ و ١٤٧.

٥٦ - ولذلك يتعين على العاملين في وسائط الإعلام تعزيز روح التسامح في إطار مؤسساتهم الصحفية ودعم عملية إقامة السلام والديمقراطية في وسط أفريقيا. ويتضمن برنامج عمل ديربان لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب طائفة واسعة من التدابير تهدف إلى تعبئة الجمهور، فضلاً عن تحسين الآليات والسياسات وتنفيذها لمكافحة تلك الظواهر.

٥٧ - ومن هذا المنظور، أسهم المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا في تعزيز قدرات العاملين في وسائط الإعلام والاتصال في المنطقة دون الإقليمية. ونذكر، بالخصوص، حلقة العمل دون الإقليمية التي تناولت موضوع: "وسائط الإعلام وحقوق الإنسان والديمقراطية"، وهي حلقة دراسية تستهدف العاملين في وسائط الإعلام من مواطني البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عقدت بمالابو في غينيا الاستوائية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣.

٥٨ - وكان الهدف من هذه الحلقة الدراسية هو مساعدة العاملين في وسائط الإعلام في وسط أفريقيا على زيادة إدماج القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية في مهنتهم، إضافة إلى كفالة حماية أفضل لحرية الصحافة والنهوض بها، وفقاً للقواعد المعترف بها دولياً. وأنشئت شبكة مكونة من النساء الصحفيات اسمها "حقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا". وفيما عدا التأهيل والتدريب، يجب تحسين ظروف عمل العاملين في وسائط الإعلام.

٥٩ - وتجدر الإشارة، من جهة أخرى، إلى أن ضعف رواتب الصحفيين يوقعهم في شرك الفساد والتحيز عند معالجة الأخبار. وفي الوقت الحاضر، لم يعد ممكناً الحديث عن حرية الصحافة، لأن بعض العاملين في وسائط الإعلام في مجتمعاتنا يعيشون على حساب رجال السياسة الذين يستخدمونهم حسب مشيئتهم لدرجة تحولهم إلى مجرد أبواق دعاية.

٦٠ - ومع ذلك، فإن لوسائط الإعلام حقوقاً وعليها واجبات يمكن أن تُسهم في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وفي العملية الديمقراطية. وعليها القيام بدور مهم لبلورة مواقف وقيم المواطنة، إضافة إلى إقامة دولة القانون التي تحرص على تعزيز وضمان الحقوق الأساسية للمواطنين والمبادئ الديمقراطية المعترف بها عالمياً.

٦١ - وبالنظر إلى الثراء النسبي الذي تتمتع به دول المنطقة دون الإقليمية، فإن توسيع شبكة الطرق كوسيلة لتقريب الشعوب يمكن وينبغي له أن يقضي على الحواجز والتعصب وكره الأجانب والفوارق بين شعوب منطقة واحدة. فتوسيع شبكة الطرق من شأنه أن يقرب الشعوب أياً كان انتماءها السياسي والعرقي والديني.

٦٢ - وأعرب المشاركون في هذا الصدد عن رغبتهم في أن تُستخدم وسائط الإعلام بطريقة فعالة وأن يتم التمييز بين وسائط الإعلام الخاصة والعامة، حيث يجب استعمال هذه الأخيرة تحقيقاً للصالح العام لا لخدمة قضية حزب سياسي أو مجموعة إثنية معينة. وأعربوا من جهة أخرى عن استيائهم لإغفال المحاضرين التشديد على

وجوب احترام الحكومات للاتفاقات المتعلقة بحرية التعبير. وإضافة إلى ذلك، شددوا على ضرورة تأمين سلامة الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم. ودعوا إلى إجراء دراسة متعمقة تتناول التكنولوجيات الجديدة في مجال الاتصالات وأثرها الاجتماعي في سلوك السكان.

سادساً - الجلسة الخامسة - المجتمع المدني ومنظمات الشباب كدرع واق من جميع أشكال التمييز

٦٣- قدمت السيدة بيلا انسيكي، رئيسة الجلسة، الموضوعين الفرعيين التاليين: دور منظمات المجتمع المدني في تحديد النظريات المعادية للتمييز وتعميمها، قدمته السيدة أوريلي اندوبا (ألف)؛ والشباب ومكافحة التمييز، قدمه السيد كاليكستي إيهوريهوزي (باء).

ألف - دور منظمات المجتمع المدني في تحديد النظريات المعادية للتمييز وتعميمها

٦٤- قالت السيدة أوريلي اندوبا إن إدماج منظمات المجتمع المدني الأفريقي في مكافحة التمييز عملية حديثة نسبياً وتترافق مع نسمة التحرير التي حركت الأنظمة السياسية الأفريقية في نهاية الثمانينات.

٦٥- ولقد أدى التمييز، الذي أصبح يمثل شاغلاً اجتماعياً، إلى تعبئة مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني الأفريقية على جميع الجهات، وهي المنظمات التي تجمعها إلى حد ما نفس المبادئ المتعلقة بتحديد النظريات المعادية للعنصرية وتناولها. ذلك أن نشر هذه النظريات يتطلب بالفعل استخدام مجموعة من الوسائل التي يمكن أن تأخذ شكل الدعاية الوقائية أو العلاجية. ومع أنها لم تتمكن بعد من الاستفادة من الطائفة الكاملة من الأدوات المتاحة لها، فيمكن أن نعتبر أن مكافحة التمييز ميدان مميز من ميادين العمل بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني الأفريقي.

باء - الشباب ومكافحة التمييز

٦٦- قال السيد كاليكستي إيهوريهوز إن الشباب يحتاج إلى هياكل خاصة به للتعبير عن نفسه. ولا يود الشباب أن تُتخذ قرارات باسمه وفي غيابه؛ ذلك أن حياة بلده تعنيه في المقام الأول. وينبغي إقامة مجالس وطنية للشباب ودعمها.

٦٧- وستشكل هيئات الشباب المشتركة في وسط أفريقيا، لو أنشئت، مراكز اتصال ومراكز تتحدث باسم الشباب أمام الشركاء وتساعدهم على تسوية مشاكلهم والتأثير إيجاباً في التنمية والسلام ومكافحة أشكال التمييز في بلدانهم. ولكي يُكتب النجاح لهذه المهمة النبيلة، يجب أن تحظى أعمال هذه الهيئات بتوافق الآراء على نطاق واسع وأن تعبر عن إرادة الشباب ذاتهم، يدعمها في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

٦٨- وعقب الإدلاء بهذين البيانين، أعرب المشاركون عن استيائهم من استخدام الطبقة السياسية للشباب. وأشاروا إلى أن ليست هناك ثقافة تكوين الجمعيات وانتقدوا رفض السلطات العامة إرساء إطار قانوني للمشاركة بين الشباب والمجتمع المدني الذي لا توجد لديه من جهة أخرى الإمكانيات الكافية. وأشار المشاركون، فضلاً عن ذلك، إلى عدم تنظيم دورات تدريبية للطبقة السياسية والمجتمع المدني والشباب. ومن جهة أخرى، شدد المشاركون على أن قلة مبادرات منظمات الشباب في مكافحة أشكال التمييز تنبع جزئياً من ضعف قدرتها المالية.

٦٩- وأخيراً، أدان المشاركون قلة الجهود التي بذلها بعض أطراف المجتمع الدولي، والحكومات، والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية لمكافحة العنصرية وكره الأجانب والتعصب.

سابعاً - حفل الاختتام

٧٠- أقيمت في حفل الاختتام عبارات الشكر، وسلمت شهادات الحضور وتم الإدلاء بكلمات الاختتام. وشكر ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في كلمته، المشاركين على النقاش البناء والوثائق التي أعدوها في نهاية الحلقة الدراسية والتي ستستخدم كوثائق إيطارية تستفيد منها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وفي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٧١- وأفاد السيد بول امبا أيسول، نائب رئيس الوزراء، في كلمته الختامية، بأن هذه الحلقة الدراسية تشكل مرحلة هامة في تعزيز النهوض بحقوق الإنسان بوسط أفريقيا. وناشد، من جهة أخرى، المشاركين أن يكونوا رسلاً لدى حكوماتهم لترجمة التوصيات على أرض الواقع.

ثامناً - التوصيات

٧٢- يوصي المشاركون في الحلقة الدراسية للمنطقة دون الإقليمية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن "مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب من خلال المشاركة الشاملة في الحياة العامة"، المعقودة في ليرفيل (غابون) في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥: الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا:

١- القيام، بالتشاور مع المجتمع المدني، بوضع برامج تثقيفية للمشاركة من أجل تمكين المواطنين من التحكم في السياسات المحلية، من خلال التأهيل والتدريب، والإعلام، والتوعية، وتنظيم مجتمعات القاعدة الشعبية، فضلاً عن تحديد العوائق القانونية والسياسية والثقافية التي تحول دون المشاركة السياسية الفعالة على الصعيد المحلي؛

٢- تشجيع استقلال المجتمعات المحلية بالفعل حتى تتمكن من تأسيس إطار فعال للديمقراطية الشعبية وذلك بتنفيذ سياسة اللامركزية على صعيد المحافظات والصعيد الإقليمي والتشجيع على إنشاء آليات لاستشارة السكان في المسائل المهمة ذات المصلحة المحلية؛

٣- إشراك الزعماء التقليديين في عمليات منع النزاعات (وبخاصة العقارية منها) وإدارتها وتسويتها؛

٤- إنشاء مرصد للعادات والتقاليد على صعيد المجتمعات المحلية؛

٥- التطبيق الفعلي لخطة عمل بيجين وتوصيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة، فضلاً عن قرارات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالتمثيل المتكافئ للنساء، وعلى المدى الطويل، التساوي الكامل مع الرجال، في هيئات الحياة العامة. ودعا المشاركون الدول، فضلاً عن ذلك، إلى التصديق على

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبروتوكول الإضافي الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والخاص بحقوق المرأة؛ واتخاذ تدابير لتطبيق التمييز الإيجابي لصالح النساء وإلغاء الأحكام الواردة في التشريعات الوطنية التي تقلل من شأن المرأة؛

٦- اعتماد تدابير حافزة ومواتية لصالح المجتمعات اأخلية المهمشة والضعيفة، مثل السكان الأصليين، والمسنين، والأقليات، والمعوقين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بغية ضمان إدماج وإعمال حقوقهم من أجل مشاركتهم مشاركة كاملة في الحياة الاجتماعية والسياسية؛

٧- ضمان وصول جميع الأطراف السياسية والاجتماعية إلى وسائل الإعلام العامة؛

٨- احترام مختلف الصكوك الدولية في مجال حرية الصحافة؛ وضمان حماية الصحفيين وسلامتهم في ممارستهم لمهنتهم؛

٩- اعتماد تدابير تشريعية وتنظيمية تُنشئ الوضع القانوني للمعارضة، بغية تمكينها من المشاركة على أفضل وجه في الحياة العامة؛

١٠- اعتماد تدابير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وإنشاء صندوق لمساعدة منظمات المجتمع المدني وتمكينها من الاضطلاع بمهامها محلياً؛

١١- تعزيز تمويل مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، عن طريق التبرعات، لتمكينه من الاضطلاع بمهامه بصفة أكثر فعالية؛

١٢- إشراك الشباب في الهيئات الوطنية لصنع القرار ودعم مبادرات الشباب للحصول على مزيد من الاستقلال؛

١٣- اعتماد تدابير تهدف إلى مكافحة الاتجار بالأطفال على نحو فعال.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان:

١٤- إجراء دراسة متعمقة لنظم الإدارة المتزاملة والتشاركية للمجتمعات التقليدية، لإبراز العناصر الممكن إدماجها في إدارة الأنظمة السياسية الحديثة لدول المنطقة دون الإقليمية، من أجل تحسين المشاركة الشاملة في الحياة العامة؛

١٥- تنظيم دورة لتدريب المدربين في مجال حقوق الإنسان، وحلقة دراسية لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني في المنطقة دون الإقليمية، للإسهام بفعالية في المشاركة الشاملة في الحياة العامة، وحلقة دراسية لتقييم وتطبيق إعلان وبرنامج عمل ديربان لتحقيق التنسيق دون الإقليمي لنساء وسط أفريقيا؛

١٦- تنظيم دورات توعية لصالح الزعماء السياسيين وزعماء الرأي، لتشجيعهم على تبني سلوك سياسي واجتماعي مناهض للتمييز؛

- ١٧- دعم القيام من خلال المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا بإنشاء برنامج تعليمي رفيع المستوى يتناول حقوق الإنسان ومكافحة أشكال التمييز، في مؤسسة إقليمية مثل معهد العلاقات الدولية للكاميرون في ياوندي؛
- ١٨- تنظيم بعثات المساعدة التقنية في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لإعداد برامج تهدف إلى تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان؛
- ١٩- إتاحة الموارد المادية والمالية لمنظمات المجتمع المدني بغية إنجاز المشاريع التي تهدف إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على صعيد المنطقة دون الإقليمية؛
- ٢٠- تنظيم دورات تدريبية لصالح العاملين في وسائل الإعلام في مجال حقوق الإنسان ومكافحة التمييز والتعصب؛
- ٢١- السهر على أن تلقى جهود تعزيز حقوق الإنسان التي تبذلها الدول الأفريقية والمجتمع المدني صدى أفضل لدى المجتمع الدولي بأسره.

المرفق الأول قائمة المشاركين

بوروندي	محاضر	السيد أتانازي كاراينغا
بوروندي	محاضر	السيد كالكستي إهوريهوزي
الكاميرون	محاضر	السيد أندريه تشوسي
الكاميرون	محاضر	السيد آلان ديديه ألينغا
الكاميرون	محاضر	السيد ديمانش ليسو
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/ياوندي	محاضر	السيد تيفيرا شياول - كيدانيكال
الكونغو	محاضر	السيد فيكتور نغويلو - امبمبا يا موسونغو
الكاميرون	محاضرة	السيدة أوريلي جوزيفين ندومبا انغونو
أنغولا	الحكومة	السيد سلفادور ألييندي دي سي. دو بوم خيسوس
الكاميرون	الحكومة	السيد ريتشارد إيتوندي
جمهورية أفريقيا الوسطى	الحكومة	السيد بازيل ديبا
تشاد	الحكومة	السيد نودجيغوتو دوماي
الكونغو	الحكومة	السيد زورهيينو ماسمبا
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الحكومة	السيد تشارلز شاموفو كابوبا
ساو تومي وبرينسيبي	الحكومة	السيدة أنجيلا دياروس ليما دي خيسوس كوستا
غابون	الحكومة	السيدة إدفيج إيوغو ندونغ
غابون	الحكومة	السيد ويلفريد أوتشانغا
غابون	الحكومة	السيدة ميربي انزيتري
غابون	الحكومة	السيد جان نازاير انزي - نانغ - انزي
غابون	الحكومة	السيدة كوليت ميمبي فادي
غابون	الحكومة	السيد بيير آلان ندونغ
غابون	الحكومة	السيدة دانييل ميب
غابون	الحكومة	السيدة إدفيج نكيزي

غابون	الحكومة	السيدة مايتيه مابانغو
غابون	الحكومة	السيد أرتور فيليسيين سابي دجابودي
غابون	الحكومة	القائدة إليزابيث نغوماندا
أنغولا	منظمة غير حكومية	السيد باولو أنتونيو انلاندا
أنغولا	منظمة غير حكومية	السيد جاكوب مانزينغا
بوروندي	منظمة غير حكومية	السيد جوفينال موفونيي
بوروندي	منظمة غير حكومية	السيدة بيلا انسيكي
الكاميرون	منظمة غير حكومية	الأميرة أوديت تشوكونتي هابي
جمهورية الكونغو الشعبية	منظمة غير حكومية	السيد آلي مولومبا
غينيا الاستوائية	منظمة غير حكومية	السيد جوزيه إيسونو أنديمي
غينيا الاستوائية	منظمة غير حكومية	السيد دون باستور انلافو ناندي
ساو تومي وبرينسيبي	منظمة غير حكومية	السيد غريغوريو كاردوسو سانتياغو
ساو تومي وبرينسيبي	منظمة غير حكومية	السيدة إلسا ماري مينيزيس لومبا
غابون	منظمة غير حكومية	السيدة بياتريكس راتانغا
غابون	منظمة غير حكومية	السيدة ماري آن مبوغا
غابون	منظمة غير حكومية	السيد ميشيل بوكا رابينكوغو
غابون	منظمة غير حكومية	السيد سيرافين إيويينغا
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ياوندي/كاميرون	الأمانة	السيدة ماري - كلير سيمو
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جنيف	الأمانة	السيدة بياتريجس إلسن
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جنيف	الأمانة	السيد بيير سوب
البعثة الدائمة لغابون بجنيف	خبير/الأمانة	السيد كورينتاتان هيرفو - أكيندينغي

المرفق الثاني
جدول الأعمال

الثلاثاء ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
استقبال وتسجيل المشاركين	١٨/٠٠-١٠/٠٠
الأربعاء ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
استقبال المشاركين والمدعوين	٠٩/٣٠-٠٩/٠٠
حفل الافتتاح	١٠/٠٠-٠٩/٣٠
- كلمة ترحيب من السيد بيير سوب، ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - كلمة الافتتاح من ممثل حكومة جمهورية غابون	
الجلسة الافتتاحية	
رئيس الجلسة: السيد تيفيرا شياول - كيدانيكال، مدير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ياوندي المتكلم: السيد بيير سوب، منسق وحدة مكافحة التمييز العنصري، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جنيف - مقدمة عامة لموضوع الحلقة الدراسية - تقديم برنامج الحلقة الدراسية - اقتراح مرشحين لعضوية المكتب - إنشاء أفرقة عاملة	١٠/٣٠-١٠/٠٠
استراحة	١٠/٤٥-١٠/٣٠
الجلسة الأولى - إدماج نماذج الحكم التقليدية في مكافحة العنصرية	
رئيس الجلسة: (أ) لحة عامة عن المؤسسات السياسية التقليدية في وسط أفريقيا عرض: السيد ديمانن ليسو (ب) المشاركة السياسية في الحياة العامة التقليدية عرض: السيد أندريه تشوسي	١١/١٥-١٠/٤٥
مناقشة	١٣/٠٠-١١/١٥
الغداء	١٤/٣٠-١٣/٠٠

<p><u>الجلسة الثانية - كيفية إدارة المشاركة السياسية على صعيد المجتمعات المحلية</u></p> <p>رئيس الجلسة:</p> <p>(أ) مشاركة النساء والأقليات الأخرى في الحياة العامة في وسط أفريقيا <u>عرض: السيدة أوريلي اندومبا</u></p> <p>(ب) فعالية المشاركة السياسية على الصعيد المحلي <u>عرض: السيد آلان - ديديه أولينغا</u></p> <p>(ج) التنوع ومكافحة أشكال التمييز <u>عرض مرسل: السيد أوجين انغاليم</u></p>	<p>١٥/١٥-١٤/٣٠</p>
<p>مناقشة</p>	<p>١٦/٣٠-١٥/١٥</p>
<p>استراحة</p>	<p>١٦/٤٥-١٦/٣٠</p>
<p>العمل في إطار الأفرقة العاملة</p>	<p>١٨/٠٠-١٦/٤٥</p>
<p>الخميس ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٥</p>	
<p><u>الجلسة الثالثة - الأحزاب السياسية كأدوات فعالة لمكافحة العنصرية</u></p> <p>رئيس الجلسة:</p> <p>(أ) الأحزاب السياسية ومكافحة وصم الأشخاص المهمشين <u>عرض: السيد فيكتور نغويلو - إمبما</u></p> <p>(ب) دور الأحزاب السياسية في إدماج الأشخاص المقيمين في الأراضي الوطنية <u>عرض مرسل: السيد جوليان نيموبونا</u></p>	<p>٠٩/٣٠-٠٩/٠٠</p>
<p>مناقشة</p>	<p>١١/١٥-٠٩/٣٠</p>
<p>استراحة</p>	<p>١١/٣٠-١١/١٥</p>
<p>العمل في إطار الأفرقة العاملة</p>	<p>١٣/٠٠-١١/٣٠</p>
<p>الغداء</p>	<p>١٤/٣٠-١٣/٠٠</p>
<p><u>الجلسة الرابعة: دور وسائط الإعلام كصوت لمن لا صوت لهم</u></p> <p>رئيس الجلسة:</p> <p>(أ) وسائط الإعلام ومكافحة أشكال التمييز، وبخاصة في الصحافة والتلفزيون والإذاعة <u>عرض: السيد آتانا كاراينغا</u></p> <p>(ب) وسائط الإعلام وتعزيز التسامح <u>عرض: السيد تيفيرا شياول - كيدانيكال</u></p>	<p>١٦/٠٠-١٤/٣٠</p>
<p>استراحة</p>	<p>١٦/١٥-١٦/٠٠</p>
<p>مناقشة</p>	<p>١٨/٠٠-١٦/١٥</p>

الجمعة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥	
اجتماع المكتب	١٠/٠٠-٠٩/٠٠
الجلسة الخامسة - المجتمع المدني ومنظمات الشباب كدرع واق من جميع أشكال التمييز رئيس الجلسة: (أ) دور منظمات المجتمع المدني في تحديد النظريات المعادية للتمييز ونشرها عرض: السيدة أوريلي اندومبا (ب) الشباب ومكافحة أشكال التمييز عرض: السيد كاليكست إيهوريهوزي	١٠/٤٥-١٠/٠٠
مناقشة (واستراحة)	١٣/٠٠-١٠/٤٥
الغداء	١٤/٣٠-١٣/٠٠
اجتماع المكتب	١٥/٠٠-١٤/٣٠
استعراض المداولات في جلسة عامة، ومناقشة واعتماد التقرير (مع استراحة)	١٧/٠٠-١٥/٣٠
حفل الاختتام - موجز أشغال الحلقة الدراسية يقدمه الرئيس - تسليم شهادات الحضور - تلاوة عبارات الشكر - كلمة الاختتام من ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - كلمة الاختتام من ممثل حكومة جمهورية غابون	١٨/٠٠-١٧/٠٠
